﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ
﴿١٧٠﴾ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ
ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧١﴾ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ
ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ
شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟
إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ
ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ
نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ
ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ
هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ
يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟
يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ
ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ
لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ
كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾

﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾:

هنا «الكتاب» هو كتاب الشرعة الربانية أياً كان وأيان، وكلما كان الكتاب أعلى محتداً وأغلى قدوة، كان التمسيك به أوجب وأحرى.

والتمسيك الطليق هنا بطليق الكتاب يحلّق على كل تمسيك لواجب الحق الحقيق بالاتباع علمياً وعقيدياً وأخلاقياً وعملياً وما أشبه.

كما ويحلق على التمسيك به باجتهاد طليق، أو تقليداً اجتهادي سليم، أم عوان بينهما لفيق.

إذاً فـ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ يشمل كافة المكلفين بكتاب الشرعة أن تكون لهم منه حظوة ممسّكة لكل محبور في شرعة الله، وعن كل محظور فيها.

أجل، وعلى الورثة المجتهدين أن يجدوا السير في ذلك التمسيك لأنفسهم ولسائر المكلفين، كما وعلى الورثة التقليدين أن يجيدوا تقليدهم تبنيا للكتاب كأصل أصيل، سائلين أهل الذكر بالبينات والزبر دون تقليد أعمى وكما يقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴿٤٤﴾﴾[1] سؤالاً بالبينات والزبر المعصومة الخالصة وحياً، وكما أن أهل الذكر لا أهلية لهم في تلك المسؤولية إلا بالبينات والزبر.

وهنا ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بعد ﴿يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾، إشارة إلى أن الصلاة وجه الدين حينما الدين هو الكتاب وكما يروى عن النبي ﷺ قوله: «لكل شيء وجه ووجه دينكم الصلاة فلا يشينن أحدكم وجه دينه»[2].

فكما أن الوجه يعرف به جملة الإنسان كذلك الصلاة يعرف بها جملة الدين المستفادة من الكتاب، لأنها أظهر العبادات وأشهر المفروضات.

(١) سورة النحل، الآيتان: ٤٣، ٤٤.
(٢) المجازات النبوية للسيد الشريف الرضي (١٣٢).

فورثة الكتاب، الدارسون ما فيه، الممسّكون به كأصل أصيل بين كل الفروع والأصول، إنهم هم المصلحون، وكلما كان الكتاب الرباني أعلى محتداً، كان التمسيك به أغلى، وتركه أنحى وأنكى، فإذا كان ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾[1] فماذا يكون - إذاً - مثل الذين حمّلوا القرآن ثم لم يحملوه، أليس أشد وأمثل من مثل الحمار الحامل للأسفار؟!.

وهنا «يمسِّكون» تفعيلاً دون «يُمسكون» فعلاً، يدلنا على أن واجب ورثة الكتاب أن يمسكوا أنفسهم وسائر الأمة - في حقل الإيمان بمواده الصادقة الأصيلة الصافية - يمسكون كل ذلك بالكتاب في كل حقول المعرفة والعقيدة دون إبقاء، تمسيكاً مسيكاً بوفرة وكثرة وتلاحق، دون ترك له أو إهمال إياه ولا لفترة قصيرة.

أجل، وبالكتاب يمسّك أهلوه في الحق من كل زلة وضلّة، ومن أية تخلّفة وعلة واختلاف، إلى كل تألّف وصحة وائتلاف.

وهنا يندد الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام بالذين اختلفوا عن القرآن وفي القرآن، وتركوه وراءهم ظهرياً، ممسكين بكل ممسك إلّا الكتاب، إلّا إذا فسر كما يهوون قائلاً: «وإنه سيأتي عليكم من بعدي زمان ليس فيه شيء أخفى من الحق، ولا أظهر من الباطل، ولا أكثر من الكذب على الله ورسوله - وليس عند أهل ذلك الزمان سلعة أبور من الكتاب إذا تلي حق تلاوته، ولا أنفق منه إذا حرف عن مواضعه، ولا في البلاد شيء أنكر من المعروف ولا أعرف من المنكر - فقد نبذ الكتاب حملته، وتناساه حفظته، فالكتاب يومئذ وأهله طريدان منفيان، وصاحبان مصطحبان في طريق واحد

(١) سورة الجمعة، الآية: ٥.

لا يؤويهما مؤو - فالكتاب وأهله في ذلك الزمان في الناس وليسا فيهم، ومعهم وليسا معهم، لأن الضلالة لا توافق الهدى وإن اجتمعا - فاجتمع القوم على الفرقة، وافترقوا عن الجماعة، كأنهم أئمة الكتاب وليس الكتاب إمامهم، فلم يبق عندهم منه إلا اسمه، ولا يعرفون إلا خطه وزبره، ومن قبل ما مثلوا بالصالحين كل مثلة، وسموا صدقهم على الله فرية، وجعلوا في الحسنة عقوبة السيئة، وإنما هلك من كان قبلكم بطول آمالهم، وتغيب آجالهم، حتى نزل بهم الموعود الذي ترد عنه المعذرة، وترفع عنه التوبة، وتحل معه القارعة والنقمة»[(١)].

ذلك والقرآن هو الخليفة الوحيدة للرسول ﷺ أم هو الكبرى اعتباراً بالسنة وهي لا تعرف إلا بموافقته، فقد «قبضه ﷺ إليه كريماً، وخلف فيكم ما خلفت الأنبياء في أممها، إذ لم يتركوهم هملا، بغير طريق واضح، ولا علم قائم - كتاب ربكم، مبيناً حلاله وحرامه، وفرائضه وفضائله، وناسخه ومنسوخه، ورخصه وعزائمه، وخاصه وعامه، وعبره وأمثاله، ومرسله ومحدوده، ومحكمه ومتشابهه، مفسراً جمله، ومبيناً غوامضه، بين مأخوذ ميثاق علمه، وموسع على العباد في جهله، وبين مثبت في الكتاب فرضه، ومعلوم في السنة نسخه - وهو نسخ العموم أو الإطلاق - وواجب في السنة أخذه، ومرخص في الكتاب تركه - وهو بين منسوخ بأصله أم في عمومه وإطلاقه - وبين واجب بوقته، وزائل في مستقبله، ومباين بين محارمه، من كبير أوعد عليه نيرانه، أو صغير أرصد له غفرانه، وبين مقبول في أدناه، وموسع في أقصاه»[(٢)].

---

(١) (الخطبة ١٤٧).
(٢) (الخطبة ١).

ذلك، فالممسّك بالكتاب ليس ليقبل ما يخالفه، فإنه تمسيك بغير الكتاب لرفضه، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾[١] و﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٢] و﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[٣] ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[٤] و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[٥] وما أشبه، هذه من عساكر البراهين القرآنية الدالة على أصالة القرآن، وإنه لا ينسخ أو يخالف بأية مخالفة بالحديث مهما كان متواتراً.

فلا يقبل من أي حديث أن ينسخ الكتاب بتباين كلي أو جزئي مثل التعميم والتخصيص، والتطليق والتقييد، سواء أكان العام والمطلق الكتابيان نصين في العموم والإطلاق أم ظاهرين فيهما، اللّهم إلّا إذا كانا مهملين في العموم والإطلاق، صريحين في الإهمال أو ظاهرين فيه، لحدّ يعلم أن هناك في الكتاب أو السنة ما يخصّص أو يقيّد ذلك العام والمطلق المهملين، المذكورين كضابطة من الضوابط المرسلة، فهنا لا مخالفة بين مقطوع التخصيص أو التقييد، بل ونستقبل ما نعرف بإجمال من تخصيص أو تقييد شرط أن يكون معلوم الصدور عن مصدر الوحي، نقية عن التقية أماهيه من موهنات.

وهكذا لا نصدق حديثاً يطارد ظاهر الوجوب من الأمر وظاهر الحرمة من النهي، وسائر الظواهر البواهر في القرآن العظيم، ككل ما يخالف

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٧.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٤٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.
(٤) سورة يونس، الآية: ١٠٩.
(٥) سورة النساء، الآية: ١٠٥.